

الدكتور يحيى الشيعبي لـ "الميثاق":

نرفض مخالفات فرق الحكم الرشيد والعدالة والحقوق.. ونطالب الالتزام بمرجعية الحوار

المنبثقة عن فريق صعدة في اجتماعها أمس برئاسة عبد الحميد حريز، قراراً تم التوافق عليه من قبل المكونات السياسية إلى قراراتها السابقة، والذي ينص في الدستور على أن جميع المواطنين والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات ويحق لهم الترشح للوصول إلى مختلف المناصب دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو المذهب أو السلالة أو المنطقة، غير أن ممثل حزب الرشد - محمد شببي - تحفظ على كثير من الحلول التي اتفقت عليها اللجنة كونه لا يرى - حسب وصفه - هذه الحلول مجدية وناجعة لحل قضية صعدة.

أطراف سياسية تضع العراقيل أمام مخرجات الحوار لأنها تهدد مصالحها الشخصية والحزبية

قدمنا رسالة لرئاسة مؤتمر الحوار تضمنت اعتراضنا على المخالفات والتجاوزات

ممثلو المؤتمر والتحالف لن يعودوا إلى جلسات فرق الحكم الرشيد والحقوق والعدالة إلا بعد إلغاء المخالفات

ويأتي هذا في الوقت الذي بدأت فيه لجنة التوفيق في استعراض تقارير بعض فرق العمل، حيث أقرت في اجتماع لها أمس الاحد، برئاسة نائب رئيس مؤتمر الحوار الدكتور ياسين سعيد نعمان، بدء مناقشة تقرير فريق الحقوق والحريات المليء بالمخالفات للنظام الداخلي لمؤتمر الحوار.. كما ناقش الاجتماع آلية التوافق حول قرارات الفرق حيث قدم الأعضاء عدداً من الاطروحات بشأن الآلية وكيفية التوافق على القرارات في الفرق قدر الإمكان قبل الوصول إلى لجنة التوفيق.

وهذا وأجل حسم موضوع الجلسة العامة والية مناقشة الوثيقة النهائية إلى اجتماع لاحق، فيما أقرت لجنة التوافق مواصلة الاجتماع للفترة المقبلة بشكل يومي، مشددة على بقاء فرق عمل المؤتمر بضرورة الإسراع في إنجاز وتسليم تقاريرها بأسرع وقت..

إلى ذلك، اضافت لجنة الحلول والضمانات

ومؤتمر الحوار. واعتبر عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام، أن قيام هذه الفرق في إثارة قضايا ليست من اختصاصها وبصورة مخالفة لمرجعيات الحوار، ما هي إلا عراقيل لمؤتمر الحوار، تضعها قوى وأطراف سياسية ترى في مخرجات الحوار تهديداً لمصالحها الشخصية والحزبية الضيقة، لذلك لا تريد لهذا الحوار السير حتى نهايته والوصول إلى غايته الوطنية المنشودة.

وبيّنا تحيط السرية اجتماعات اللجنة المصغرة المنبثقة عن فريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل لبحث المعالجات والحلول والضمانات للقضية، أكدت مصادر من داخل اللجنة أن النقاشات تسير بصورة جيدة وأن التعديلات التي قدمها ممثلو المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني على الوثيقة المطروحة لتكون أرضية للنقاش عن الحلول والضمانات للقضية الجنوبية لقت تأييداً من جميع ممثلي المكونات في اللجنة المصغرة.

أكد الدكتور يحيى الشيعبي رئيس فريق ممثلي المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف في مؤتمر الحوار الوطني، أن ممثلي المؤتمر وأحزاب التحالف، لن يعودوا إلى جلسات أعمال فرق الحكم الرشيد والحقوق والحريات والعدالة الانتقالية، بمؤتمر الحوار الوطني، ما لم يتم إلغاء تلك القرارات التي تحاول بعض القوى السياسية تمريرها وفرضها على الحوار بصورة مخالفة للمرجعيات القانونية والسياسية لمؤتمر الحوار. وتوقيف كافة الإجراءات المخالفة للوائح ومرجعيات مؤتمر الحوار الوطني.

وقال الدكتور يحيى الشيعبي لـ "الميثاق": إن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني تقدموا برسالة إلى رئاسة هيئة مؤتمر الحوار تتضمن رفضهم واعتراضهم على المخالفات الصريحة التي ارتكبتها فرق عمل الحكم الرشيد والحقوق والحريات والعدالة الانتقالية، لمرجعيات مؤتمر الحوار الوطني.

وأضاف: إن فريق الحكم الرشيد والحقوق والحريات خالف النظام الأساسي - الداخلي - لمؤتمر الحوار والمبادئ الخليجية وآلياتها التنفيذية من خلال تعديدها على صلاحيات واختصاصات فرق عمل أخرى بمؤتمر الحوار عندما بحثا قرار العزل السياسي وهو ليس من اختصاصهما، بينما ارتكب الفريق الثالث مخالفة للنظام الداخلي لمؤتمر الحوار عندما أقدم على تغيير اسم الفريق من فريق (المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية) كما جاء في الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، وفي مشروع القانون الذي ناقشته الحكومة المكونة من أطراف سياسية مختلفة ورفع للاخ رئيس الجمهورية الذي أحاله إلى البرلمان تحت مسمى مشروع قانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية - وتغيير اسمه إلى فريق (العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية)، مخالفين بذلك كل النظم واللوائح ومرجعيات

حذروا من التنامي الخطير للنشاط الارهابي

المؤتمر وطفاه يدينون ويستنكرون الجريمة الارهابية التي استهدفت حماة الوطن في شبوة

مذبحة شبوة رسالة رعب لتفاصيل الاختراق عبر «الهيكلية»

أجراس الخطر ازدادت أصواتها التحذيرية بعد المذبحة الارهابية البشعة التي تعرض لها رجال الأمن والجيش في محافظة شبوة صباح يوم الجمعة الماضية، فقد كشفت الجريمة عن خطورة اختراق الجيش والأمن في آن واحد من قبل العناصر الارهابية.. والذي ظهر واضحاً من خلال تنفيذ ذلك السيناريو الاجرامي في وقت واحد وعلى أكثر من موقع داخل محافظة شبوة واختطافهم لعدد من الضباط والجنود والعودة بهم إلى مناطق تحصنهم وهو ما يندّر بعمليات ارهابية أخطر وأشد، ويجعل المنشآت الاقتصادية الاستراتيجية في لحاف في مرمى أسلحتهم وورقة ضغط على الدولة لتنفيذ أجندتهم في البلاد، سيما وأن العملية لم تنفذ بطريقة تقليدية كما يعتقد البعض، بل خرجت عن الأساليب التقليدية المتبعة للقاعدة والتي انحصرت في الأزمات الناسفة والسيارات المفخخة فقط، بل لقد جاءت الهجمات وكأنها غارات لجيوش نظامية، وهي رسالة خطيرة يجب فهمها جيداً.

كتب/ محمد شرف الدين

وبلحاف وغيرهم يوم الجمعة تتحمل مسؤوليتها بدرجة أساسية القيادات العسكرية والأمنية التي تظهر اساليب التنفيذ ليس ببير وقراطينها وإنما بتعاملها اللامسؤول مع الأفراد الذين يتحملون مسؤوليتهم بدرجة أساسية في بلانا لحماية المنشآت الاقتصادية حيث يلاحظ ان يغلب عليهم العمل حزبياً وهو مأسوف يقود إلى تدمير الجيش والأمن من الداخل من خلال القضاء على الولاء للقسم العسكري والإخلاص للوطن والوفاء لرفاق السلاح في ميدان المعركة الواحدة.

الجدير بالذكر أن اللجنة الأمنية العليا كانت قد أوضحت في اجتماعها المنعقد في نفس اليوم عن معلومات مهمة ومن ذلك أنها اتهمت 15 شخصاً بالاسم من العناصر الارهابية بتنفيذ الاعتداء الارهابي على قوات الأمن المركزي في مديرية ميفعة والنقطة العسكرية التابعة للقوات المسلحة في النسمحة والتي أدت إلى استشهاد أكثر من 50 شهيداً وجرحياً

وعلق مراقبون على ذلك بالقول: إن ذكر اللجنة الأمنية العليا لاسماء منفذي تلك الجريمة شيء يثير تساؤلات كثيرة خصوصاً وأن ذلك الإعلان الذي جاء بعد ساعات يؤكد أن اللجنة الأمنية كانت تعرف مسبقاً بنشاط هذه العناصر الاجرامية وتغض الطرف عنها وهو ما عرض أبناء الجيش والأمن للموت ويجب أن يخضع أعضاؤها للمساءلة سيما وأن العشرات ممن تم اختطافهم من قبل الارهابيين قد تم اقتيادهم إلى مديرية عزان المنطقة التي اعلنتها القاعدة إمارة لها في فترة سابقة.

مراقبون: طريقة تنفيذ الجريمة أكبر من الأزمات الناسفة والسيارات المفخخة لا يجب أن تظل القيادات ترمي بفشلها على القاعدة

تحميل المسؤولية على الارهابيين سيؤدي إلى انهيار معنويات منتسبي الجيش والأمن، خصوصاً في ظل ترويع أخبار تزعم أن تلك الأعمال الارهابية تنفذ بتواطؤ من قيادات في الجيش والأمن.

وعلى ذات الصعيد ذكرت مصادر محلية في محافظتي شبوة وحضرموت أن حالة استياء كبيرة تعم صفوف منتسبي الجيش والأمن بعد ارتكاب تلك المذبحة بحق رفاقهم في ظل عدم اتخاذ إجراءات رادعة ضد القيادات التي تدرك أنها تؤدي واجباها الوطني في مناطق تستدعي أن تكون القوة العسكرية في حالة استنفار دائم وجاهزية قتالية على كافة المستويات.

مشيرين إلى أن تنفيذ تلك المذبحة البشعة بحق الضباط والأفراد في ميفعة

وأكد مراقبون لـ "الميثاق" أن مذبحة شبوة قد أظهرت حقيقة المخاوف التي ظل الجميع يحذر منها عند بدء الهيكلية للجيش والأمن، حيث إن هذه العملية لم تؤدي إلى ضعف في الجيش والأمن فقط، وإنما ضربت قوة العزيمة واليقظة والانضباط لأبناء هاتين المؤسساتين الوطنيتين.

وقال المراقبون: إن ما حدث في شبوة هو نتيجة لتسلسل عناصر ارهابية إلى داخل هذه الوحدات ضمن عمليات التجنيد التي قام حزب الإصلاح وعلي محسن في الجيش والأمن والتي تجاوز العدد فيها إلى أكثر من 200 ألف شخص في غضون أشهر معدودة، وقد تم ضم وتوزيع هذه العناصر إلى معسكرات قوات الجيش والأمن وعبر توظيف حزبي مشبوه ودون أي التزام بالقانون أو المعايير المتبعة.. مؤكدين أن الجيش والأمن لم يكن بهذا الحال المؤسف الذي ظهر به في يوم 20 سبتمبر، وبذلك الضعف المخيف الذي ضرب بقوة معنويات منتسبي الجيش والأمن في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية، وفي ذات الوقت أعادت هذه العمليات الارهابية المعنويات لعناصر القاعدة والحرايا النائمة لتتصد من أعمالها الاجرامية بعد أن كانت قد أوشكت على الانهيار بالضربات المتتالية التي تعرضت لها خلال الفترة الماضية من قبل أبطال القوات المسلحة والأمن.

وطالب المراقبون رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة بضرورة اتخاذ موقف حازم وشديد بحق القيادات العسكرية والأمنية التي لا يجب أن تظل في معزل عن المحاسبة، حيث إن عدم اتخاذ أية إجراءات عقابية قبل واستمرار



العمل الإجرامي يمثل تهديداً كبيراً لأمن واستقرار البلاد

الانفلات الأمني الذي تعاني منه البلاد مثل أرضية خصبة لتنامي نشاط القاعدة

على الجميع التعامل مع الإرهاب بعيداً عن أساليب المزايدة والمناكفة السياسية

نعزي أسر الشهداء ونطالب الحكومة بمعالجة الجرحى

وباعتبار استهداف القاعدة لهذه المؤسسة بمثابة خطة نحو تدمير الدولة اليمنية ومن ثم فتح الباب على مصراعيه للإرهاب وتأسده على البلاد واستكمال تحقيق مشروعه في الفوضى الشاملة.

وطالب البيان حكومة الوفاق الوطني بضرورة إعادة ترتيب خططها وبرامجها الأمنية بالصورة التي تتفق مع التحديات الصعبة التي تواجه البلاد وبما يعكس حجم السخط الشعبي العام للإرهاب ولحالة الانفلات الأمني التي ينفذ منها، كما طالب الحكومة بضرورة إعلان فترة حداد وتنكيس الإعلام على أرواح شهداء أبناء قواتنا المسلحة والأمن وبالصورة التي تعكس الاستشعار الكبير الذي تتطلبه المسئولية الوطنية في مواجهة الإرهاب وتداعياته الخطيرة.

وتقدم المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه بخالص العزاء والمواساة لكافة أسر الشهداء الذين سقطوا في هذه الجريمة البشعة، وجدد توجيه دعواته إلى مختلف الفعاليات الوطنية لضرورة الاصطاف الكامل في مواجهة الإرهاب والتعامل معه باعتباره الخطر الأكبر الذي يستهدف اليمن وتجربته ودولته وإنجازاته.

دان المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني بشدة العمل الإرهابي الجبان الذي استهدف نقاطاً أمنية وعسكرية بمحافظة شبوة وذهب ضحيته عدد من أفراد القوات المسلحة والأمن، معتبراً أن هذا العمل

الإجرامي وما أسفر عنه من خسائر فادحة يمثل تهديداً كبيراً لأمن واستقرار البلاد كما يعد تطوراً خطيراً في اساليب الإرهاب. وقال المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه في بيان صادر عنه: إن حالة التنامي الخطير للنشاط الارهابي في العديد من مناطق البلاد جاءت كنتيجة لحالة الانفلات الأمني التي تعاني منها البلاد والتي تمثل أرضية خصبة لتنامي النشاط الارهابي وتمكنه من ضرب أهدافه بسهولة.

ودعا المؤتمر الجميع إلى ضرورة التعامل مع الإرهاب بعيداً عن أساليب المزايدة والمناكفة السياسية باعتباره عدواً للشعب كله وللمكتسبات الوطنية، وقال المؤتمر: إن الجريمة تحتم على الجميع المزيد من العمل لمواجهة الفكر المتطرف وعلى مستوى كافة جوانب العمل الأمني وبما يكفل القضاء على كافة الاختلالات الأمنية التي يجد الإرهابيون من خلالها منفذاً لتدمير واستهداف المؤسسة العسكرية اليمنية باعتبارها صمام الأمان لحاضر ومستقبل اليمن